جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٩ .

إيماء إلي قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨، بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والجمركية والضريبية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني.

وتيسيراً علي السادة المواطنين وتنظيماً للعمل وبالتنسيق مع البنوك المشاركة في منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، فقد قررت اللجنه العليا للميكنة ما يلي:-

١- تعديل الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن خصمها من كروت السادة المواطنين متلقي الخدمات الحكومية علي ماكينات التحصيل من ٩٩٩٩ جنيه، إلي الحد الأقصى المسموح به يوميا لكل بطاقه، وبدون حد أقصى لماكينات التحصيل.
٢- إتاحة سداد المستحقات الحكومية للسادة المواطنين متلقي الخدمات الحكومية بأكثر من بطاقه بنكية ولا يعتبر ذلك تجزئة للمدفوعات، ويحظر تجزئة المتحصلات الحكومية لقيم أقل من ٥٠٠ جنيه تجنباً لتطبيق التحصيل الإلكتروني.
٣- يحظر علي الجهات الإدارية الحكومية إصدار أوامر توريد للسادة المواطنين سوآءا كانت آلياً أو ورقياً علي البنوك المشاركة بمنظومة الدفع والتحصيل الالكتروني (مدفوعة المواطن) بما يقل عن ٤٠٠٠ جنيه.

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية، والأجهزة المستقلة وغيرها من الجهات الحكومية مراعاة الالتزام بما جاء بعالية بكل دقة.

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات، والمراقبين الماليين بالوزارة والهيئات العامة، ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة التأكد من متابعة تنفيذ الجهات الإدارية لما جاء بعالية بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

٦/١٠

محاسب /عماد عبدالله عواد

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٩ .

بالإشارة إلي توجيهات اللجنة العليا للميكنة، وإيماءا إلي قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ والقرار رقم ٣١٢ لسنة ٢٠١٩ والقرار ٣٠٥ لسنة ٢٠١٩، بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والجمركية والضريبية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني.

ونظراً لما تلاحظ لوزارة المالية من أن بعض السادة المحصلين والصرافين بالجهات الإدارية لا يقومون بإرسال حوافظ التحصيل في نهاية كل يوم من خلال ماكينات التحصيل (G.P.O.S) لإرسال المبالغ التي تم تحصيلها خلال اليوم وذلك حتي يتسنى اكتمال عملية التحصيل، وأن عدم الارسال يؤدي إلي ارتداد الأموال المحصلة الي أصحابها (المواطن متلقي الخدمة) وذلك طبقاً لتعليمات الجهاز المصرفي في هذا الشأن، الأمر الذي يؤدي الي ضياع إيرادات الدولة.

لذا فإن وزارة المالية تؤكد على السادة الصرافين والمحصلين ضرورة ارسال حوافظ التحصيل في نهاية كل يوم يتم فيه اجراء عمليات تحصيل الكتروني، وعلي السادة مدخلي البيانات ومراجعي النقدية ضرورة المتابعة يومياً للتأكد من إرسال حوافظ التحصيل.

علماً بأن عدم القيام بإرسال حوافظ التحصيل بصفة يومية يعرض كل من السادة الصرافين والمحصلين ومدخلي البيانات ومراجعي النقدية كل فيما يخصه إلي المسائلة القانونية ،علاوة علي تحملهم قيمة المبالغ التي ارتدت آليا الي أصحابها .

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية والأجهزة المستقلة وغيرها من الجهات الحكومية مراعاة الالتزام بما جاء بعالية بكل دقة.

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات، والمراقبين الماليين بالوزارة والهيئات العامة، ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة التأكد من متابعة تنفيذ الجهات الإدارية لما جاء بعالية بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

٦/١٠

محاسب /عماد عبدالله عواد